

الأساليب القرآنية في تقرير الأحكام التشريعية



د. فهد بن شتوي الشتوي

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد:**

فإن المتتبع لأسلوب القرآن في تقرير الأحكام التشريعية يرى الحضور الظاهر لأساليب عدة في تقرير هذه الأحكام، مما يبين أهمية هذا الجانب، ومن ثم أهمية دراسته، واستخراج الآثار التربوية والسلوكية المترتبة عليه، وقد كان من أغراض هذه المقررات تقوية الحكم، ونزع كل العلائق من نفوس المكلفين حتى يأخذوا هذا الحكم بقوة، ويسلموا للشارع الحكيم، وعليه فإنه ينبغي لكل متصد للفتوى أن يولي هذا الجانب اهتمامه؛ لأن هذه هي طريقة القرآن في مخاطبة المكلفين، والقرآن لا يهدي للطريق القويم فحسب، بل يهدي للتي هي أقوم.

ولقد كان من المعلوم أن الغرض الأعظم من خلق الإنسان هو تحقيقه العبودية لرب العالمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، والعبودية بمعناها العظيم الذي يفهمه كل إنسان مهما

كانت درجته من الفهم إنما هي الطاعة، والاستسلام لله رب العالمين، وتامم الانقياد والإذعان له سبحانه، والإنسان بطبعه وفطرته التي خلقه الله عليها لا بد أن يتأله ويتعبد، وهو إن لم يتأله لله فإنه لا بد وأن يتأله لغيره، وهذا الغير قل عنه ما شئت؛ فإنه لا يحيط به إلا الله سبحانه، إذ هو طريق طويل يبدأ من عابد الوثن والصنم، وينتهي بمثل عابد الصورة والكرة والموضة، ولقد قال الخليل عليه السلام مبيناً هذه العبودية وتفاهتها وسذاجتها: «تعس عبد الدرهم تعس عبد الدينار تعس عبد الخميصة تعس عبد الخميصة، تعس وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش»^(١)، فبين حاله، ثم دعا عليه، ومن صرف من العبودية شيئاً لغير الله فإنه يناله نصيبه من هذه الدعوة النبوية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَى﴾ [طه: ١٢٤].

وإنني أظن أننا لو أولينا هذا الجانب اهتمامنا لفقدنا كثيراً من صور العبث في الفتوى الذي نراه اليوم، عبثٌ نراه من المستفتي، وعبثٌ آخر أعظم منه نراه من المفتي، حتى صدقت علينا سنة بني إسرائيل: «قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شحوم الميتة جملوه فباعوه فأكلوا ثمنه»^(٢). فتحايلوا على المحرم واحتملوا الإثمين، إثم ارتكاب المحرم وإثم التحايل، وما كان هذا الجرم إلا لأنه قد غابت عنهم هذه الرقابة لله رب العالمين؛ ولأنهم افتقدوا المعنى العظيم للعبودية، وافتقدوا تعظيم الشريعة.

ولقد كانت وهذه الأمة أمة مرحومة، ليس في أحكامها أي حرج ولا عنت، فقد أنقذها الله من أصرار بني إسرائيل وأغلالهم: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ

(١) صحيح البخاري - كتاب الجهاد والسير - باب الحراسة في الغزو في سبيل الله، برقم (٢٨٨٦).

(٢) صحيح البخاري - كتاب البيوع - باب بيع الميتة والأصنام، برقم (٢٢٣٦)، صحيح مسلم - كتاب المساقات - باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، برقم (١٥٨١).



إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴿١٥٧﴾ [الأعراف: ١٥٧]، فليس في أحكامها من الحرج شيء لا قليل ولا كثير، فلا يليق بالأمة المرحومة أن تتمرد على أحكام شريعته فتكون كالأمة الغضبية التي حذرت من مسلكها، وقد أنقذها الله من تلك الأصرار والأغلال. هذا سفه وجحود وكفران.

إننا لو تأملنا هذه المقررات لتبين لنا عظمة الشريعة الإسلامية، بل ولعلمنا المنة الإلهية في فرضها علينا، فيكون حقها منا الشكر لا قبول التكليف فحسب، وهذا غاية ما يكون، وهو من الهداية العظيمة التي يعلم العبد ضرورته إليها، ويعلم مئة ربه عليه حين هداه لها.

ونحن أيضاً إننا اليوم بحاجة لهذه المقررات القرآنية في تقرير الأحكام وفي الفتوى حتى نوقف هذا الاستخفاف وهذا العبث بأحكام الشرع، فنسلم ونغنم كما سلم وغنم جيل القدوة المبارك. والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وقد قسمت هذا البحث إلى مباحث، كل مبحث هو عنوان مُقَرَّر من المُقَرَّرات للأحكام التشريعية، وسأقتصر على مثالين أو مثال واحد في كل مبحث، خصوصاً إذا ورد المقرر في موضعين في المثال المذكور، أو كان المثال المذكور من آيتين؛ لأن الغرض هو بيان أن هذا أسلوب من أساليب القرآن المعتمدة، وهذا يتحقق بما ذكرت، على أنك ستلاحظ أن كثيراً من الأمثلة يكون فيها أكثر من مقرر، وحينها قد أشير إلى المقررات الأخرى إشارة عابرة فقط، وأما بحثها فسيكون في موضعها، علماً بأن تعدد هذه المقررات يؤذن بتقوية الحكم التشريعي ومزيد الاهتمام به، على ما تراه بإذن الله في موضعه.

كما أنني قد تركت بعض المقررات لم أضرب له مثلاً لتكرره في مباحث أخرى، فلم أشأ الإطالة؛ لأن صورته قد اتضحت.

ومما يجدر التنبيه عليه هو أنني قد اضطر في بعض الأمثلة إلى تحرير

معنى الآية ابتداءً، لما فيها من الخلاف، ولما يترتب على هذا التحرير من استخراج المعاني، وظهور الدلالات، وعليه فسوف يظهر التفاوت بين الأمثلة في الطول والقصر، وهو شيء طبيعي؛ لما سبق وذكرت. والله أعلم.

هذا وقد اشتمل البحث على ثلاثة عشر مبحثاً، وهذه عناوينها:

المبحث الأول: تقرير الأحكام بمقرر الربوبية.

المبحث الثاني: تقرير الأحكام بمقرر الأسماء والصفات.

المبحث الثالث: التذكير باليوم الآخر.

المبحث الرابع: تقرير الأحكام بتوحيد العبادة.

المبحث الخامس: التذكير بأن الحكم لله وحده.

المبحث السادس: استشارة العاطفة الفطرية.

المبحث السابع: التقرير العقلي.

المبحث الثامن: إظهار الحكمة في التشريع.

المبحث التاسع: تقرير الحكم بإظهار المنة في التشريع.

المبحث العاشر: بيان التخفيف والرفقة في التشريع.

المبحث الحادي عشر: الثواب والعقاب.

المبحث الثاني عشر: النداء بالإيمان.

المبحث الثالث عشر: توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ.



المبحث الأول

تقرير الأحكام بمقرر الربوبية

مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهَرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۝١٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ۝١٤﴾ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ ۚ إِن تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّلِينَ غَفُورًا ۝١٥﴾ [الإسراء: ٢٣ - ٢٥].

قال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ -: «وهذه الآيات أول تفصيل للشريعة للمسلمين وقع بمكة، وأن ما ذكر في هذه الآيات مقصود به تعليم المسلمين»^(١).

وهذه الآية في تقرير حق الوالدين، وقد جاء هذا الحق مُقَرَّرًا فيها بأمرين عظيمين:

أحدهما: تقرير هذا الحق بمقرر الربوبية: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾، فإنه لم يضاف هذا الفعل إلى اسم آخر من أسمائه سبحانه ولا إلى ضمير التعظيم، وقد جاءت صيغة الأمر بهذا الحق بلفظ القضاء، فقال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾، وهذا الفعل لا يغني عنه غيره، ولا يقوم غيره مقامه، والمفسرون حين يقولون: إن قضى بمعنى وصى أو أمر أو ألزم، فإنما يفسرون بجزء المعنى، لا بتمامه؛ لأنه ليس لفظ في القرآن يغني عن لفظ، والسر هنا - والله أعلم - هو أن القضاء فيه مع المعاني السابقة معنى القطع، وكأن

(١) التحرير والتنوير (٦٥/١٥).

الأمر قد انتهى وكان^(١)، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]. وكما قال: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤].

قال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن تخصيص هذه الأوامر بلفظ القضاء: «افتتحت بفعل القضاء المقتضي الإلزام، وهو مناسب لخطاب أمة تمتثل أمر ربها»^(٢).

وبقي في القضاء معنى آخر وهو الإحكام: «وأصل كل «قضاء أمر» الإحكام، والفراغ منه»^(٣)، فإذا قال: ﴿وَقُضِيَ رَبُّكَ﴾، فإنه قد أمر أمراً محكماً لا خيار فيه، فكان في هذا اللفظ إفادة القوة واللزوم في تقرير الحكم، وفيه توطئة لقبول هذا اللزوم؛ لأنه أمر محكم متقن من لدن حكيم عليم. والله أعلم.

وإضافة القضاء إلى اسم الرب يؤذن بربوبيته لخلقه وسلطانه عليهم وقهره لهم، فأحكامه نافذة فيهم، وفي اسم الرب أيضاً إشعاراً بترية المولى لهم ومنته عليهم، فكان هذا الاسم موثقاً ومقررراً لهذه التوصية العظيمة، كما أنه أيضاً يذكر بحق الوالدين في تربية الولد فكان هذا تأكيداً، ولهذا صرح به بعد ذلك فقال: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّنِي صَغِيرًا﴾.

وإضافة الربوبية للنبي ﷺ تقوية أيضاً لكل الأحكام الواردة في هذه الآية وفي الآيات بعدها.

الثاني: وأما المقرر الثاني فهو قرن حق الوالدين بحق الله، فهذا تقوية له وتعظيم.

(١) انظر المفردات ص ٦٧٤ - ٦٧٦، وانظر الكشاف (٦٣١/٢).

(٢) التحرير والتنوير (٦٥/١٥).

(٣) جامع البيان (٤٦٦/٢).



قال الشنقيطي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وذكره جل وعلا في هذه الآيات: بر الوالدين مقروناً بتوحيده جل وعلا في عبادته، يدل على شدة تأكيد وجوب بر الوالدين»^(١).

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللهُ -: «والله تعالى كثيراً ما يقرن بين طاعته وبر الوالدين، كما قال: ﴿إِن أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَا ذِكُّكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ (٤) وَإِنْ جَهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (٥)﴾ [لقمان: ١٤، ١٥]. فأمر بالإحسان إليهما، وإن كانا مشركين بحسبهما، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]. والآيات في هذا كثيرة»^(٢).

ثم أمر بعد ذلك بالدعاء للوالدين باسم الرب سبحانه، والسؤال قد يأتي باسم الرب وقد يأتي باسم الله، وكان أكثر دعوة الأنبياء باسم الرب، والفرق بينهما أنه «إذا سبق إلى قلب العبد قصد السؤال ناسب أن يسأله باسمه الرب... وأما إذا سبق إلى قلبه قصد العبادة فاسم الله أولى بذلك»^(٣). والداعي لوالديه هو سائل لهما فكان المناسب الدعاء بهذا الاسم، مع ما في هذا الاسم من معنى الربوبية المقرر لهذا الدعاء؛ لأن «الرب هو المربي الخالق الرازق الناصر الهادي، وهذا الاسم أحق باسم الاستعانة والمسألة»^(٤).

ويلاحظ أنه قرن هذا الطلب بالدعاء بالتذكير بتربيتهما له صغيراً، وهذا مقرر أيضاً، فإن في هذا شهود المنة ومعرفة الفضل للوالدين.

(١) أضواء البيان (٤٥٣/٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٣٦١/٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨٦/١٠).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/١٤).

قال السعدي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا» أي: ادع لهما بالرحمة أحياء وأمواتاً، جزاءً على تربيتهما إياك صغيراً. وفهم من هذا أنه كلما ازدادت التربية ازداد الحق، وكذلك من تولى تربية الإنسان في دينه ودنياه تربية صالحة غير الأبوين فإن له على من رباه حق التربية^(١).

ثم بعد هذه التوصية العظيمة يزيد الأمر تأكيداً بمقرر الربوبية أيضاً ترغيباً وترهيباً، فيقول: «زُبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نَفْسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلأَوَّابِينَ غَفُورًا» ﴿١٥﴾.

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللهُ -: «يقول تعالى ذكره ﴿زُبُّكُمْ﴾ أيها الناس ﴿أَعْلَمُ﴾ منكم ﴿بِمَا فِي نَفْسِكُمْ﴾ من تعظيمكم أمر آبائكم وأمهاتكم وتكرمتهم، والبرّ بهم، وما فيها من اعتقاد الاستخفاف بحقوقهم، والعقوق لهم، وغير ذلك من ضمائر صدوركم، لا يخفى عليه شيء من ذلك، وهو مجازيكم على حسن ذلك وسيئه، فاحذروا أن تُضمروا لهم سوءاً، وتعقدوا لهم عقوقاً. وقوله: ﴿إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ﴾ يقول: إن أنتم أصلحتم نياتكم فيهم، وأطعتم الله فيما أمركم به من البرّ بهم، والقيام بحقوقهم عليكم، بعد هفوة كانت منكم، أو زلة في واجب لهم عليكم مع القيام بما ألزمكم في غير ذلك من فرائضه، فإنه كان للأوابين بعد الزلة، والتائبين بعد الهفوة غفوراً لهم»^(٢).

قال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقد جمعت هذه الآية مع إيجازها تيسيراً بعد تعسير مشوباً بتضييق وتحذير ليكون المسلم على نفسه رقيقاً»^(٣).

وليس غرضنا هنا أن نفسر هذه الآيات؛ فإن فيها من التوجيهات الربانية الشيء العظيم، وإنما الغرض بيان هذا المُقرّر المهم في تقرير الأحكام، والله أعلم.

(١) تيسير الكريم الرحمن ص ٤٠٨.

(٢) جامع البيان (٥٥٥/١٤).

(٣) التحرير والتنوير (٧٥/١٥).



المبحث الثاني

تقرير الأحكام بمقرر الأسماء والصفات

وقد ورد هذا المقرر كثيراً في القرآن، وكثيراً ما تُختم الآيات التشريعية

به.

ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى: ﴿وَسْتَأْتُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَيْتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

سبب نزول هذه الآية الذي يبينها، ما قاله ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لما نزلت: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢، الإسراء: ٣٤]. إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا» [النساء: ١٠]، انطلق من كان عنده يتيم فعزل طعامه من طعامه، وشرابه من شرابه، فجعل يفضل الشيء من طعامه فيحبس له حتى يأكله أو يفسد. فاشتد ذلك عليهم، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فأنزل الله ﻋﻠﻴﻪ ﺳﻼﻡ: ﴿وَسْتَأْتُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾، فخلطوا طعامهم بطعامهم وشرابهم بشرابهم»^(١).

لقد تناولت هذه الآية حكماً من أحكام اليتامى، وابتدأت الآية بذكر السؤال عنهم كما يبينه سبب النزول، وهذا السؤال بهذه الصيغة يثير

(١) رواه أبو داود - كتاب الوصايا - باب: مخالطة اليتيم في الطعام، برقم (٢٨٧١)، والنسائي - كتاب الوصايا - باب: ما للوصي من مال اليتيم إذا قام عليه، برقم (٣٦٦٩)، والحاكم في المستدرک (٢/٢٧٨)، وقال: «هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»، وحسنه الألباني في صحيح وضعيف أبي داود.

الاهتمام، وهو تفخيم ما بعده، فأجاب عن السؤال، والجواب هو الحكم التشريعي، ثم قرره وأكده بعدة مؤكدات عقدية هي من مقتضى أسمائه وصفاته الكريمة، فبين شمول علمه ومشيتته، وأنه عزيز حكيم.

إن سبب النزول يبين أن جيل القدوة المبارك لما نزلت آيات التحذير من أموال اليتامى، خافوا من الحرج الذي قد يلحقهم في صعوبة الاحتياط لمال اليتيم، فعزلوا أموالهم، لكنهم وقعوا في أمرٍ آخر وهو أنهم خافوا على العطب في مال اليتيم من جهة فسادة بمكثه المدة من الزمن، فلما شكوا ذلك للنبي ﷺ أنزل الله هذا التشريع الحكيم، وهو تشريع لا يخص جيل القدوة، الذي بلغت مراقبته هذا الحد، ولكنه تشريع عام لكل زمان، ولهذا فقد جاءت الآيات قوية حاسمة في الاحتياط لمال اليتيم، يتمثل هذا في المقررات الكثيرة التي لازمت هذا الحكم. فإنه بعد أن فرض السؤال بضمير الغيبة التفت للإجابة بضمير المخاطبين، «وحكمة هذا الالتفات ما في الإقبال بالخطاب على المخاطب ليتيهاً لسماع ما يلقي إليه وقبوله والتحرز فيه، فالواو ضمير الكفلاء، وهم ضمير اليتامى، والمعنى: أنهم إخوانكم في الدين، فينبغي أن تنظروا لهم كما تنظرون لإخوانكم من النسب من الشفقة والتلطف والإصلاح لذواتهم وأموالهم»^(١)؛ ولأن هذه المخالطة التي جاءت لمصلحة اليتيم في الأصل قد يشترك في صورتها الظاهرة المصلح والمفسد؛ إذ هي ديانة بين العبد وربه، فقد أكدها بإحاطة علمه سبحانه لمكونات الضمائر، وهذا تحذير عظيم.

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللهُ -: «فَقُلْ إِصْلَاحٌ لِّمَنْ خَيْرٌ» أي: على حدة ﴿وَأَنْ تَحْلُطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ﴾ أي: وإن خلطتم طعامكم بطعامهم وشرابكم بشرابهم، فلا بأس عليكم؛ لأنهم إخوانكم في الدين؛ ولهذا قال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ أي: يعلم مَنْ قَضَاهُ ونيته الإفساد أو

(١) البحر المحيط (١٧١/٢).



الإصلاح^(١).

والذي يظهر - والله أعلم - أن جواب سؤالهم تضمن جملتين الأولى: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾، وهي جملة من مبتدأ وخبر، ومبتدأها نكرة في سياق الإثبات، فعمومه مطلق على سبيل البدلية، وهذه البدلية تشير إلى أمر جليل، وهو أن المتولي ينبغي له أن يرعى مال اليتيم ويبحث عن الأصلح لا الصالح؛ لأنه ليس له أن يعمل في مال اليتيم إلا فرداً من أفراد الصلاح، والجملة من مبتدأ وخبر تدل على حتمية الوقوع.

وأما الجملة الثانية وهي الجواب الثاني: ﴿وَإِنْ تَخَاطَبُوهُمْ فَاخْوَنُكُمْ﴾، فقد جاءت جملة شرطية لتدل على أنها غير حتمية الوقوع، بل هو تشريع جاء للحاجة^(٢).

وهو لما أباح للمتولي خلط ماله بمال اليتيم فإنه قد شرع حكماً، ثم حذره من قصد الإساءة فيه، وبين له أن الرقيب لا تخفى عليه خافية، ثم استشار متولي مال اليتيم بأمر آخر يعلل الرقابة الربانية، وذلك بإظهار المنة في هذا التشريع، فقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ﴾، وذلك أنه لو شاء لأصاب المتولي بالعنت، فأجرى عليه الحكم السابق من عدم جواز الخلطة، والمعنى: أنك أيها المكلف انظر نعمة الله عليك في هذا التشريع، ولو سولت لك نفسك فأخفت عنك رقابة الرقيب، فانظر لو كان الأمر على عزل مال اليتيم، لكان يصيبك العنت، لكنه يسر عليك بالخلطة ووكلك إلى الرقابة الإلهية، وإذا تأملت النفوس المؤمنة هذا فإنها لا شك تدعن لسلطان الله في تشريع هذا الحكم.

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَغْنَتْكُمْ﴾ قال أبو جعفر: يعني تعالى ذكره بذلك: ولو شاء الله لحرم ما أحله لكم من مخالطة أيتامكم

(١) تفسير ابن كثير (١/٥٨٢).

(٢) انظر البحر المحيط (٢/١٧١).

بأموالكم أموالهم، فجَهِدْكم ذلك وشتق عليكم، ولم تقدرُوا على القيام باللازم لكم من حق الله تعالى والواجب عليكم في ذلك من فرضه، ولكنه رخص لكم فيه وسهله عليكم، رحمةً بكم ورأفةً^(١).

وبهذا يتبين معنى الرابط والمقرر الثالث: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، ففي اسم العزيز تقرير للجملة السابقة، وهو أنه لو شاء لأعنتكم بفرض ما يجهدكم ثم يعاقبكم عليه فهو عزيز لا يغالبه أحد لكنه لطف بكم، وفيه أيضاً من تحذير المتولي من سطوة العزيز الغالب، وفي اسمه الحكيم من بيان حكمة هذا التشريع ما فيه، فإن هذا التشريع الحكيم يرعى حال المتولي وحال اليتيم على حد سواء، فهو رفق بهما. والله أعلم.



(١) جامع البيان (٧٠٨/٣).



المبحث الثالث التذكير باليوم الآخر

مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَذَكِّرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ تُخْشَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

قال القرطبي - رحمه الله -: «ولا خلاف بين العلماء أن الأيام المعدودات في هذه الآية هي أيام منى، وهي أيام التشريق، وأن هذه الثلاثة الأسماء واقعة عليها، وهي أيام رمي الجمار، وهي واقعة على الثلاثة الأيام التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر، فقف على ذلك»^(١).

وأما الذكر فيها فهو: «التكبير عند رمي الجمار، وعلى ما رزق من بهيمة الأنعام في الأيام المعلومات وعند أدبار الصلوات دون تلبية»^(٢).

وفي المراد برفع الإثم في الآية خلاف ومحصله على قولين، فقد قال بعض العلماء: إن المراد برفع الإثم هو الإباحة للمتعجل في التعجل وللمتأخر في التأخر.

ويشكل على هذا القول أن رفع الإثم عن المتعجل معقول المعنى، وأما عن المتأخر فغير متصور.

قال أبو السعود موجهاً هذا الإشكال: «﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ بما صنع من التأخر، والمراد التخيير بين التعجل والتأخر، ولا يقدح فيه أفضلية الثاني

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣/٣).

(٢) المصدر السابق (٤/٣).

وإنما ورد بنفي الإثم تصريحاً بالرد على أهل الجاهلية حيث كانوا مختلفين فمن مؤثِّمٍ للمتعبِّل ومؤثِّمٍ للمتأخِّر^(١).

إن هذا التوجيه يحتاج إلى دليل من أثر، ولم أرهم استدلوا بشيء من ذلك.

والصواب - والله أعلم - في معنى الآية هو القول الثاني، وهو أن المعنى: من تعجل فقد غفر له، ومن تأخر فقد غفر له، وأن مغفرة الذنوب في الحج تشمل المتعجل والمتأخر إذا اتقيا الله.

قال الطبري - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأولى هذه الأقوال بالصحة قول من قال: تأويل ذلك: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ من أيام منى الثلاثة فنفر في اليوم الثاني ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، لحطَّ الله ذنوبه، إن كان قد اتقى الله في حجه، فاجتنب فيه ما أمره الله باجتنابه، وفعل فيه ما أمره الله بفعله، وأطاعه بأدائه على ما كلفه من حدوده، ﴿وَمَنْ تَأَخَّرَ﴾ إلى اليوم الثالث منهن فلم ينفر إلى النفر الثاني حتى نفر من غد النفر الأول، ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، لتكفير الله له ما سلف من آثامه وإجرامه، وإن كان اتقى الله في حجه بأدائه بحدوده.

وإنما قلنا أن ذلك أولى تأويلاته بالصحة، لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ومن حجَّ هذا البيت فلم يرفُثْ ولم يفسُقْ خَرَجَ من ذنوبه كيوم ولدته أمه»^(٢).

وقال الطبري - رَحِمَهُ اللهُ -: «فإن قال لنا قائل: ما الجالب «اللام» في قوله: ﴿لَمَنِ اتَّقَى﴾؟ وما معناها؟

قيل: الجالبُ لها معنى قوله: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾؛ لأن في قوله: ﴿فَلَا

(١) إرشاد العقل السليم (١/٢١٠)، وانظر الجامع لأحكام القرآن (٣/١١).

(٢) جامع البيان (٣/٥٦٥ - ٥٦٦)، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الحج - باب فضل الحج المبرور، برقم (١٥٢١)، ومسلم في صحيحه - كتاب الحج - باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، برقم (١٣٥٠).



إِثْمَ عَلَيْهِ ﴿﴾ معنى: حططنا ذنوبه وكفّرنا آثامه، فكان في ذلك معنى: جعلنا تكفير الذنوب لمن اتقى الله في حجه، فترك ذكر «جعلنا تكفير الذنوب»، اكتفاء بدلالة قوله: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾^(١).

إذا يبين هذا فإن هذا الحكم التشريعي قد قرّر بمقرّر جليل، وهو التذكير باليوم الآخر.

قال الرازي - رَحِمَهُ اللهُ -: «فأما قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾، فهو تأكيد للأمر بالتقوى، وبعث على التشديد فيه؛ لأن من تصور أنه لا بد من حشر ومحاسبة ومساءلة، وأن بعد الموت لا دار إلا الجنة أو النار، صار ذلك من أقوى الدواعي له إلى التقوى»^(٢).

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللهُ -: «ولما ذكر الله تعالى النّفَر الأول والثاني، وهو تفرق الناس من موسم الحج إلى سائر الأقاليم والآفاق بعد اجتماعهم في المشاعر والمواقف، قال: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ أي: تجتمعون يوم القيامة، كما قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ﴿٧٩﴾ [المؤمنون: ٧٩]»^(٣).

وما قاله ابن كثير - رَحِمَهُ اللهُ - هنا هو التماس لطيف، فإنه يلتمس مناسبة تخصيص آية الحج هذه بهذا المقرر، وهو أن حال الاجتماع في الحج والتفرق فيه يذكر بحال الآخرة، وهذه المناسبة تقوي هذا المقرر، وتؤكد معناه، والله أعلم.

ولعلنا نكتفي بهذا المثال لهذا المقرر؛ لأن أمثله كثيرة، فإن كل الآيات التي فيها ذكر الثواب والعقاب هي في معنى هذا المقرر. والله أعلم.

(١) جامع البيان (٣/٥٧٠).

(٢) تفسير الرازي (٥/١٦٧).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٥٦٢).

المبحث الرابع:

تقرير الأحكام بتوحيد العبادة

مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ (٩٤) [المائدة: ٩٤].

لقد بين الله في هذه الآية أنه مبتلي عباده بالصيد، «وكان الصيد مما تعيش به العرب وتلذذ باقتناصه ولهم فيه الأشعار والأوصاف الحسنة»^(١)، وهذا التحريم تحريم مؤقت في حال الإحرام، وبه يظهر سرّ العبودية، فإنه لا حكمة معقولة في تحريمه في هذه الحال إلا تحقيق العبودية لله، فإن المتلمس قد يتلمس حكمة معقولة مع حكمة العبودية في بعض المحرمات المؤبدة، لكن في مثل هذا الضرب من المحرمات فإن المتأمل لا يتبادر إلى ذهنه إلا الحكمة العظمى، وهي تحقيق العبودية لله رب العالمين، ولهذا فقد استفتحت الآية بنداء الإيمان الموطئ والمقرر لهذا الحكم، ثم ذكر بعد هذا النداء التشريع «وهي حالة ابتلاء وتمحيص، يظهر بها في الوجود اختلاف تمسكهم بوصايا الله تعالى، وهي حالة لم تقع وقت نزول هذه الآية، لأنّ قوله: ﴿لَبِئْسَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ ظاهر في الاستقبال، لأنّ نون التوكيد لا تدخل على المضارع في جواب القسم إلّا وهو بمعنى المستقبل»^(٢)، وفي هذا الاستقبال في هذا التشريع والتأكيد بالقسم وبنون التوكيد ما يبين تعظيم هذا التشريع.

ولهذا فقد بين هذا الحكم وحصره حتى لا يبقى فيه شبهة: ﴿يَسْئَلُونَكَ

(١) البحر المحيط (١٩/٤).

(٢) التحرير والتنوير (٣٧/٧).



الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ»، فالصيد المحرم المؤقت هنا كل صيد تناله الأيدي لضعفه أو صغره، وكل صيد تناله الرماح لقوته وكبره، «وجملة ﴿تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ﴾ صفة للصيد أو حال منه. والمقصود منها استقصاء أنواع الصيد»^(١)، والتحذير بفعل ﴿تَنَالَهُ﴾ يبين حقيقة الابتلاء «أي: تتمكنون من صيده، ليتم بذلك الابتلاء، لا غير مقدور عليه بيد ولا رمح، فلا يبقى للابتلاء فائدة»^(٢).

ولهذا فقد علل هذا التشريع وصرح بالحكمة من فرضه بأنه تحقيق العبودية لله رب العالمين: ﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ بِالْغَيْبِ﴾، وأظهر في موقع الإضمار ﴿لِيَعْلَمَ اللَّهُ﴾، «وإظهار الاسم الجليل في موقع الإضمار لتربية المهابة وإدخال الروعة»^(٣).

قال ابن جرير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «قال أبو جعفر: يعني تعالى ذكره: ليخبرنكم الله، أيها المؤمنون، ببعض الصيد في حال إحرامكم، كي يعلم أهل طاعة الله والإيمان به، والمنتهمين إلى حدوده وأمره ونهيه، ومن الذي يخاف الله فيتقي ما نهاه عنه، ويجتنبه خوف عقابه ﴿بِالْغَيْبِ﴾، بمعنى: في الدنيا، بحيث لا يراه»^(٤).

ثم قرر هذا الحكم بمقرر آخر وهو مقرر العقاب، فهدد من لم يمتثل بالعقوبة الأليمة: ﴿فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلُهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، «أي بعد بيان أن ما وقع ابتلاء من جهته تعالى لما ذكر من الحكمة»^(٥). والله أعلم.

ومثال آخر يظهر به هذا المقرر: وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ

(١) التحرير والتنوير (٣٩/٧).

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص ٢٠٦.

(٣) إرشاد العقل السليم (٧٨/٣).

(٤) جامع البيان (٦٧٢/٨).

(٥) إرشاد العقل السليم (٧٨/٣).

كَفَرُوا فَضْرَبَ الرِّقَابَ حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاكَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَا بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ ﴿٤﴾ سَيِّدِيهِمْ وَيُصْلِحْ بَالَهُمْ ﴿٥﴾ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا لَهُمْ ﴿٦﴾ [محمد ٤ - ٦].

إن هذه الآية من أحكام الجهاد، والجهاد من اسمه فيه جهد ومشقة، وفي هذه الآية يأمر الله المؤمنين إذا التقى جيشهم بجيش الكفار بقتالهم وضرب أرقابهم «وقال: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ ولم يقل فاقتلوهم؛ لأن في العبارة بضرب الرقاب من الغلظة والشدة ما ليس في لفظ القتل، لما فيه من تصوير القتل بأشنع صوره، وهو حز العنق وإطارة العضو الذي هو رأس البدن وعلوه وأوجه أعضائه»^(١)، ثم حدد أجلاً لهذا الضرب وهو الإثخان في الكفار «والإثخان هو الإكثار من قتل العدو حتى يضعف ويثقل عن النهوض»^(٢)، وفي هذا نبذ للمهاودة وإظهاراً للصرامة، وهذا أمر الله وما في أمر الله من حيلة إلا الامتثال.

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «يقول تعالى مرشداً للمؤمنين إلى ما يعتمدونه في حروبهم مع المشركين: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾، أي: إذا واجهتموهم فاحصدوهم حصداً بالسيوف، ﴿حَتَّى إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاكَ﴾، أي: أهلكتموهم قتلاً ﴿فَشُدُّوا﴾ وثاق الأسارى الذين تأسروهم، ثم أنتم بعد انقضاء الحرب وانفصال المعركة مخيرون في أمرهم، إن شئتم مننتم عليهم فأطلقتهم أسارهم مجاناً، وإن شئتم فاديتموهم بمال تأخذونه منهم وتشاطرونهم عليه. والظاهر أن هذه الآية نزلت بعد وقعة بدر، فإن الله، سبحانه، عاتب المؤمنين على الاستكثار من الأسارى يومئذ ليأخذوا منهم الفداء، والتقلل من القتل يومئذ فقال: ﴿مَا كَانَتْ لِيَنْيَ أَنْ يَكُونَ لَهُ»

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٦/١٥٠).

(٢) أضواء البيان (٧/٤١٧).



أَسْرَى حَتَّى يُنْجَخَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ
حَكِيمٌ ﴿٦٧﴾ لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٦٨﴾
[الأنفال: ٦٧ - ٦٨] ^(١).

ولما كان هذا الحكم بهذه الصرامة، فإنه لا بد من تقويته في نفوس
المخاطبين حتى يستسلموا للأمر، وهذا الاستسلام إنما يبرز ويظهر حين
تعلن الحقيقة العظيمة لهذا الأمر، وأنها العبودية لله، والله غني عن عباده،
ولو شاء لأهلك الكفار وانتصر عليهم، ولكن الحقيقة أنها البلوى والابتلاء،
وهل يحقق المخاطبون ما خلقوا له من عبودية الله سبحانه، ولما كان أكثر
ما تخشاه النفوس في الجهاد إنما هو العطب والهلاك، فقد قرر هذا الحكم
التشريعي وقواه بمقرر آخر وهو ذكر الثواب للمطيع فيما لو وقع به ما
يحذره من الهلاك: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ ﴿٤١﴾ سَيِّدِيهِمْ وَيُصَلِّحُ
بَالَهُمْ ﴿٤٢﴾ وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَفَهَا هُمْ ﴿٤٣﴾، حتى أصبح هذا المحذور مغنماً وأي
مغنم هو، إنها العطية الجزيلة من الكريم المنان، وبهذا يتقوى هذا الحكم
الشاق فلا يبقى للنفس أي عذر في الإدبار أو التخاذل. والله أعلم.



(١) تفسير ابن كثير (٣٠٧/٧).

المبحث الخامس:

التذكير بأن الحكم لله وحده

ومن أمثلته قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا آوْفُوا بِالْمَعْقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١]، فبين سبحانه أن الحكم له وحده، وهذه أول آية في هذه السورة المدنية، وهذه السورة من آخر ما نزل^(١). فأحكامها محكمة، وهذا التقرير بأن الحكم لله وحده جاء بعد عدة أحكام، غاية في الأهمية، الوفاء بالعقود، وحكم بهيمة الأنعام، وحكم الصيد.

قال ابن عطية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وهذه الآية مما تلوح فصاحتها وكثرة معانيها على قلة ألفاظها لكل ذي بصر بالكلام، ولمن عنده أدنى إِبصار، فإنها تضمنت خمسة أحكام الأمر بالوفاء بالعقود وتحليل بهيمة الأنعام واستثناء ما تلي بعد واستثناء حال الإحرام فيما يصاد وما يقتضيه معنى الآية من إباحة الصيد لمن ليس بمحرم»^(٢).

قال القرطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ تقوية لهذه الأحكام الشرعية»^(٣).

والذي يظهر لي - والله أعلم - هو أن هذه التقوية مع أنها للأحكام

(١) وقد روي هذا المعنى عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كما في: مسند الإمام أحمد (١٨٨/٦)، سنن النسائي الكبرى - كتاب التفسير - باب قوله: ﴿أَلْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (٣٣٣/٦) برقم (١١١٣٨)، المستدرك (٣١١/٢).

(٢) المحرر الوجيز (١٤٥/٢).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢٦/٦).



المذكورة إلا أنها أبعد من هذا، فإن هذه الأحكام هي أصول لما فرعته السورة بعد من أحكام، فكان هذا التقرير بهذا المقرر مهم جداً، حتى تدعن النفوس لما يُراد لها أن تمثله من أحكام السورة كلها، وحتى لا يترك مجالاً للمساومة أي حكم فيها.

فإن السورة أكدت على حكم العهود والمواثيق، وذكرت مواثيق الله على أهل الكتابين، وحذرت من نقض المواثيق كما نقضوا، حتى لا يصيبنا مثل ما أصابهم، ثم أعادت السورة التأكيد على تحكيم شرع الله، وأن الحكم لله وحده، وحذرت من المخالفة، وحذرت من اتباع أهل الكتاب؛ لأن اتباعهم إعراض عن شرع الله، وقررت هذا التحذير ببيان حقيقة أهل الكتاب، وأنهم لا يضمرون للمسلمين إلا السوء، وأمرت النبي ﷺ بتبليغ الرسالة بلا مهادنة، بل ودعت أهل الكتاب للدخول في الدين.

كما فصلت السورة في أحكام بهيمة الأنعام، وبينت أحكام الصيد في الحل والحرم.

وبهذا يتبين أن الآية الأولى كانت تأصيلاً لما بعدها، وعليه فقد قُرِرت أحكامها بما يؤكد أنها من أن الحكم لله وحده، وأنه يحكم ما يريد.

ومما يؤكد أهمية هذا المقرر هو أنك تراه للتقوية، ثم تراه هو قد قَوِيَ، بما يهيؤه أن يكون مقررّاً قوياً سالماً من المعارضة.

قال الألوسي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وضمن يحكم معنى يفعل، فعدها بنفسه وإلا فهو متعد بالباء»^(١).

والذي يلوح لي أن هذا التضمن تحذير وتهديد؛ لأنه يحكم ويفعل ما يريد، فليحذر المكلف أن يخالف أمره ونهيه. والله أعلم.

(١) روح المعاني (٦/٥٣).

ومثال آخر: قول الله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ [الطلاق: ٥].

فإن هذه الآية جاءت بعد أحكام الطلاق والرجعة والعدة في السورة، وهذه الأحكام أحكام عظيمة، ولهذا فقد قررت بمقررات منها ما نحن فيه، فإن هذه الآية تبين أن هذه الأحكام من أمر الله، وهذا أعظم داع للامتثال.

قال الطبري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «يقول تعالى ذكره: هذا الذي بيّنت لكم من حكم الطلاق والرجعة والعدة، أمر الله الذي أمركم به، أنزله إليكم أيها الناس، لتأتمروا له، وتعملوا به»^(١).

وقد جاء التعبير باسم الإشارة: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى الأحكام المذكورة في السورة، و(ذلك) للإشارة للبعيد، والمشار إليه هنا قريب «للإيضاح بعيد منزلته في الفضل»^(٢). والمعنى أن هذا المقرر قد فخم أمره وأعلى شأنه.

وجاء التعبير بلفظ الإنزال ﴿أَنْزَلَهُ﴾، ليبين شرفه وعلو منزلته، لأنه قد نزل بالوحي على النبي ﷺ من الرب العلي الأعلى سبحانه. وهذا تفخيم أيضاً.

وقد تكررت الموعظة والوصية في هذه الآيات بالتقوى «والمقصود موعظة الرجال والنساء على الأخذ بما في هذه الأحكام، مما عسى أن يكون فيه مشقة على أحد، بأن على كل أن يصبر لذلك امتثالاً لأمر الله، فإن الممثل وهو مسمى المتقي يجعل الله له يسراً فيما لحقه من عسر»^(٣)، ويجعل له مخرجاً، ويرزقه من حيث لا يحتسب، ويعظم له أجراً. والله أعلم.



(١) جامع البيان (٥٩/٢٣).

(٢) إرشاد العقل السليم (٢٦٢/٨).

(٣) التحرير والتنوير (٣٢٤/٢٨).



المبحث السادس: استثارة العاطفة الفطرية

إن خطاب القرآن الكريم خطاب كامل، فهو يخاطب العقل كما يخاطب القلب، وقد قُرِرت بعض الأحكام باستثارة عاطفة المخاطبين حتى يقبلوا الحكم ويمثلوا له، وتطمئن له نفوسهم.

مثال ذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّبَنَاتِنَا عِزِّ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرِهِنَّ عُفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٣٣].

سبب نزول هذه الآية: ما رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال: «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِبْنِ سَلُولٍ يَقُولُ لِحَارِثَةَ لَهْ: اذْهَبِي فَاَبْغَيْنَا شَيْئًا فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّبَنَاتِنَا عِزِّ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرِهِنَّ﴾ لَهْنٌ ﴿عُفُوٌّ رَحِيمٌ﴾».

وفي رواية أخرى عن جابر أَنَّ حَارِثَةَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِبْنِ سَلُولٍ يَقَالُ لَهَا مُسِنَّةٌ وَأُخْرَى يَقَالُ لَهَا أُمَيْمَةٌ فَكَانَ يُكْرِهُمَا عَلَى الزَّنى فَشَكَّتَا ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ﴾، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عُفُوٌّ رَحِيمٌ﴾^(١).

وقد ورد في هذه الآية قيد أشكل على المفسرين، وهو قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾.

(١) صحيح مسلم - كتاب التفسير - باب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَتَكُمْ عَلَى الْبَغَاءِ﴾، برقم (٣٠٢٩).

قال ابن عطية - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾. راجع إلى «الفتيات»، وذلك أن الفتاة إذا أرادت التحصن فحينئذ يتصور ويمكن أن يكون السيد مكرهاً ويمكن أن ينهى عن الإكراه. وإذا كانت الفتاة لا تريد التحصن فلا يتصور أن يقال للسيد لا تكرهها؛ لأن الإكراه لا يتصور فيها هي مريدة للزنا، فهذا أمر في سادة وفتيات حالهم هذه، وذهب هذا النظر عن كثير من المفسرين، فقال بعضهم قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ﴾ راجع إلى الأيامي في قوله: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَّامَ مِنْكُمْ﴾، وقال بعضهم: هذا الشرط في قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ﴾ ملغى ونحو هذا مما ضعف والله الموفق للصواب برحمته»^(١).

وأنت كما ترى أن ابن عطية - رَحِمَهُ اللهُ - ومن وافقه على هذا القول إنما حجتهم أن الإكراه لا يتصور من غير مريدة التحصن، وما ذهبوا إليه معترض عليه، فإن الإكراه يتصور لغير مريدة التحصن، وذلك فيما إذا أكرهت على الزنا مع شخص لا ترغبه، أو كانت كراهتها لغير ذلك.

قال النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأما قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾، فخرج على الغالب إذ الإكراه إنما هو لمريدة التحصن، أما غيرها فهي تسارع إلى البغاء من غير حاجة إلى الإكراه، والمقصود أن الإكراه على الزنا حرام، سواء أردن تحصناً أم لا، وصورة الإكراه مع أنها لا تريد التحصن أن تكون هي مريدة الزنا بإنسان فيكرهها على الزنا بغيره، وكله حرام»^(٢).

قال أبو السعود - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾، ليس لتخصيص النهي بصورة إرادتهنَّ التَّعَفُّفَ عن الزَّنا وإخراج ما عداها من حُكمه، كما إذا كان الإكراه بسبب كراهتهنَّ الزَّنا لخصوص الزَّاني أو لخصوص الزَّمان أو لخصوص المكان أو لغير ذلك من الأمور المصححة للإكراه في الجملة، بل للمحافظة على عاداتهم المستمرة حيث كانوا

(١) المحرر الوجيز (٤/١٨٢).

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (١٨/٣٦٩ - ٣٧٠).



يكرهونهنَّ على البغاء وهنَّ يُردن التَّعَفُّفَ عنه مع وفور شهوتهنَّ الأمرِ بالفُجورِ، وقصورهنَّ في معرفة الأمور الدَّاعيةِ إلى المحاسنِ الزَّاجرةِ عن تَعَاطِيِ القَبَائِحِ»^(١).

وقال ابن كثير - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ هذا خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له»^(٢).

وأن يكون هذا الشرط خرج مخرج الغالب هو الظاهر، لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما سبق من أن صورة الإكراه غير محصورة في المريدة للتحصن.

الوجه الثاني: أنه يرد سؤال على قول ابن عطية ومن معه، وهو أن يقال: إذا كان الأمر على ما تقولون من أن الإكراه لا يتصور لغير مريد التحصن فما الحاجة إذاً لهذا القيد: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾؟ لأنه بهذا يكون تحصيل حاصل، وهذا تأباه حكمة القرآن.

الوجه الثالث: ما تعلمه بعد - بإذن الله - من الغرض المقصود لهذا الشرط الذي خرج مخرج الغالب.

قال أبو السعود - رَحِمَهُ اللهُ - مبيناً هذا الغرض من هذا القيد: «وفيه من زيادة تقبيح حالهم وتشنيعهم على ما كانوا عليه من القبائح ما لا يخفى؛ فإنَّ مَنْ له أدنى مروءة لا يكاد يرضى بفجور من يحويه حرمة من إمامه فضلاً عن أمرهنَّ به أو إكراههنَّ عليه لا سيما عند إرادتهنَّ التَّعَفُّفَ، فتأمل ودَغْ عنك ما قيلَ مِنْ أَنَّ ذلكَ لَأَنَّ الإكراهَ لا يتأتَّى إلا مع إرادة التَّحَصُّنِ»^(٣).

(١) إرشاد العقل السليم (١٧٣/٦).

(٢) تفسير ابن كثير (٥٦/٦).

(٣) إرشاد العقل السليم (١٧٣/٦).

فتبين بهذا أن هذا القيد مقررٌ لحكم إكراه الفتيات على البغاء، بتنفيذه الطباع السليمة عن هذا الفعل الشنيع.

على أنه تظهر عظمة هذا المقرر فيما إذا استنتقنا النص، فرأينا من بلاغة القرآن ما يتقوى به هذا النص المحرم، حتى لا يجعل للعربي الذي يعلم فضل هذا اللسان إلا أن يذعن للحق، ويعلم قوة التقرير في الحكم، والمؤكدات اللغوية لهذا المقرر تتبين فيما يلي:

المؤكد الأول: أنه قال: ﴿فَنَيَّكُمُ﴾، وهذا الوصف قيد لا مفهوم له أيضاً، فإنه لا يباح الإكراه فيما سوى الفتيات، من العجائز والصغائر، وإنما الغرض أن «لهذه العبارة في هذا المقام باعتبار مفهومها الأصلي حسنُ موقع ومزيدُ مناسبة لقوله تعالى: ﴿عَلَى الْبَغَاءِ﴾، وهو الزنا من حيث صدورُه عن النساءِ لأنهنَّ اللَّاتِي يُتَوَقَّعُ مِنْهُنَّ ذَلِكَ غالباً دُونَ مَنْ عِدَاهُنَّ مِنَ العجائز والصَّغَائِرِ»^(١)، وفي هذا من زيادة الشناعة عليهم ما هو ظاهر، فإذا كان معهن داعي الشهوة لأنهن فتيات ويمتنعن، فكيف تكرهونهن وهن إمائكم، وكان المظنون بكم أن تحافظوا عليهن، لا أن تكرهوهن.

المؤكد الثاني: أنه قال: ﴿إِنْ أَرَدَنَ مَحْصَةً﴾، ولم يقل (إذا)، والفرق بينهما أن (إن) للمشكوك فيه و(إذا) للمحقق الوقوع^(٢).

قال أبو السعود - رَحِمَهُ اللهُ -: «وإيثار كلمة (إن) على (إذا) مع تحقق الإرادة في مورد النصّ حتماً للإيذان بوجوب الانتهاء عن الإكراه عند كون إرادة التحصن في حيز التردد والشك، فكيف إذا كانت مُحَقَّقة الوقوع كما هو الواقع»^(٣).

(١) المصدر السابق (١٧٣/٦).

(٢) انظر في تقرير هذه المسألة بدائع الفوائد (٨١/١ - ٨٥).

(٣) إرشاد العقل السليم (١٧٣/٦). قال الزمخشري - رَحِمَهُ اللهُ -: وكلمة ﴿إِنْ﴾، وإيثارها على ﴿إِذَا﴾ إيذان بأن المساعيات كنَّ يفعلن ذلك برغبة وطوعية منهن، وأن ما وجد =



وهذا الذي ذكره أبو السعود يتبين بالرجوع إلى سبب النزول، فإن الجاريتين كانتا تأييان الزنا، والمنافق يكرههن، ووجه التشنيع هنا أن الإكراه قبيح شنيع في حال التردد والشك في كراهة الأمة، كيف والحال أن كراهتهن متحققة!

المؤكد الثالث: أنه قال: ﴿لِنَبْنُوْا عَرَضَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾، وهذا القيد أيضاً خرج مخرج الغالب فهو لا مفهوم مخالفة له، وإنما جاء ليؤكد الشناعة في إكراه الفتيات على الزنا.

قال أبو السعود - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقوله تعالى: ﴿لِنَبْنُوْا عَرَضَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾، قيد للإكراه لكن لا باعتبار أنه مدارٌ للنهي عنه، بل باعتبار أنه المعتاد فيما بينهم كما قبله، جيء به تشبيهاً لهم فيما هم عليه من احتمال الوزر الكبير لأجل التَّزْوِرِ الحقيق، أي: لا تفعلوا ما أنتم عليه من إكراههن على البغاء لطلب المتاع السريع الزوال الوشيك الاضمحلال»^(١).

وقال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقوله: ﴿لِنَبْنُوْا عَرَضَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ متعلق بـ ﴿تَكْرَهُوْنَ﴾ أي: لا تكرهوهن لهذه العلة.

ذكر هذه العلة لزيادة التبشيع كذكر: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾^(٢).

المؤكد الرابع: أنه قال: ﴿وَمَنْ يَّكْرِهْهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ﴾، فأتى بالفعل المضارع: ﴿يَّكْرِهْهُنَّ﴾ في سياق الشرط وهذا نص في الاستقبال، وعلى هذا التقرير فالسؤال لمن يكون هذا الغفران؟

= من معاذة ومسيكة من حيز الشاذ النادر الكشاف (٢٣٣/٣). ولست أحصل لما قاله غرض إلا أن يكون إخباراً بالواقع، ولا أظن هذا غرضاً مقصوداً هنا، ولهذا فقد اعترض عليه أبو السعود بقوله: «وتعليقه بأن الإرادة المذكورة منهن في حيز الشاذ النادر مع خلوه عن الجدوى بالكلية يأباه اعتبار تحققها إباءً ظاهراً» نفس الصفحة.

(١) إرشاد العقل السليم (١٧٣/٦).

(٢) التحرير والتنوير (٢٢٧/١٨).

قال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ -: «وأما قول: ﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، فهو صريح في أنه حكم متعلق بالمستقبل؛ لأنه مضارع في حيّز الشرط، وهو صريح في أنه عَفُوٌّ عن إكراه. والذي يشتمل عليه الخبر جانبان: جانب المُكْرِهين وجانب المُكْرَهات (بفتح الراء)، فأما جانب المكروهين فلا يخطر بالبال أن الله غفور رحيم لهم بعد أن نهاهم عن الإكراه إذ ليس لمثل هذا التبشير نظير في القرآن. وأما الإماء المُكْرَهات فإن الله غفور رحيم لهن»^(١).

وما رجحه ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ - هو المتجه، ويؤيده رواية صحيح مسلم، فإنه أضاف فيها كلمة (لهن) من باب التفسير، «وكما ينبئ عنه قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ﴾، أي: كونهن مكرهاتٍ على أن الإكراه مصدرٌ من المبني للمفعول؛ فإن توسطه بين اسم إنَّ وخبرها للإيذان بأن ذلك هو السبب للمغفرة والرحمة، وفي تخصيصهما بهنَّ وتعيين مدارهما مع سبق ذكر المكروهين أيضاً في الشَّرْطِيَّةِ دلالةٌ بينة على كونهم محرومين منهما بالكُلِّيَّةِ كأنه قيل لا للمكروه»^(٢).

وإذا تبين أن الغفران للمُكْرَهات لا للمكروهين، فما فائدة ذكر الغفران لهن؟.

قال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ -: «وجعلوا فائدة هذا الخبر أن الله عذر المُكْرَهات لأجل الإكراه... وعلى هذا فهو تعريض بالوعيد للذين يُكْرِهون الإماء على البغاء»^(٣). والله أعلم.



(١) التحرير والتنوير (٢٢٦/١٨).

(٢) إرشاد العقل السليم (١٧٤/٦).

(٣) التحرير والتنوير (٢٢٨/١٨).



المبحث السابع:

التقرير العقلي

إن من طرق القرآن في تقرير الأحكام مخاطبة العقل، وإلزام المخاطب بالحجة، وإقناعه بالتشريع بإحاطته إلى دليل العقل الصحيح الذي يدعن له.

ومثاله قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَاخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِوْا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

روى الطبري بسنده البراء بن عازب رضي الله عنه أنه قال: فكان يعمد بعضهم، فيدخل قنو الحشف ويظن أنه جائز عنه في كثرة ما يوضع من الأثناء، فنزل فيمن فعل ذلك: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾، القنو الذي قد حشف، ولو أهدي إليكم ما قبلتموه^(١).

وقد جرى الخلاف هل هذه الآية في الزكاة الواجبة أو في التطوع، وأثر البراء يبين أنها في التطوع، قال ابن عطية - رحمته الله -: بعد ذكر أثر البراء: «قال القاضي أبو محمد: وهذا يشبه كون الآية في التطوع»^(٢).

وإذا كان هذا الشأن في التطوع ففي الواجب من باب أولى.

(١) جامع البيان (٥/٥٦٠) (طبعة أحمد شاكر، وانظر تعليقه على الأثر هناك)، وأخرجه الترمذي في سننه برقم (٢٩٩٠) وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح»، وأخرجه ابن ماجه برقم (١٨٢٢)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٨٥) وقال: «هذا حديث غريب صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي. وقال البوصيري في الزوائد (٢/٥٨): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات».

(٢) المحرر الوجيز (١/٣٦٣).

وأما الإغماض فالمراد به المسامحة، مأخوذ من إغماض العين.

قال الزمخشري - رَحِمَهُ اللهُ -: «إِلَّا أَنْ تُقِمُّوا فِيهِ»، إلا بأن تتسامحوا في أخذه وتترخصوا فيه، من قولك أغمض فلان عن بعض حقه إذا غض بصره، ويقال للبائع: أغمض أي لا تستقص كأنك لا تبصر^(١).

وقال ابن كثير - رَحِمَهُ اللهُ -: «قال ابن عباس: أمرهم بالإنفاق من أطيب المال وأجوده وأنفسه، ونهاهم عن التصدق بِرُذَالَةِ المال ودنيه - وهو خبيثه - فإن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، ولهذا قال: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ أي: تقصدوا ﴿الْحَيْثُ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَكَسْتُمْ بِآخِذِيهِ﴾ أي: لو أعطيتموه ما أخذتموه، إلا أن تتفاضوا فيه، فالله أغنى عنه منكم، فلا تجعلوا لله ما تكرهون»^(٢).

فهو كما ترى قد خاطب عقولهم ليستثير مكامن الخير في نفوسهم بتنفيرهم من صورة إنفاق الخبيث، حين يقررهم بأنهم لا يطيقون أخذه لو كانوا في مقام الأخذ إلا على الكره والإغماض. وهذا اللفظ يشعر بصعوبة الأمر؛ «لأن الذي يريد الصبر على مكروه يغمض عينيه»^(٣)، والله أعلم.

ولقد أكد هذا المقرر بإظهار غناه سبحانه عن نفقاتهم وصدقاتهم، وأن نفعها يعود عليهم، فقال في ختام الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾، وهذا في حد ذاته مقرر قائم بنفسه، سيأتي له - بإذن الله - مزيد بيان.

قال ابن كثير - رَحِمَهُ اللهُ -: «﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ﴾، أي: وإن أمركم بالصدقات وبالطيب منها فهو غني عنها، وما ذاك إلا ليساوي الغني الفقير، كقوله: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]. وهو غني عن جميع خلقه، وجميع خلقه فقراء إليه، وهو واسع الفضل لا ينفد ما لديه، فمن تصدق بصدقة من كسب طيب، فليعلم أن الله

(١) الكشف (٣١٠/١).

(٢) تفسير ابن كثير (٦٩٧/١).

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢١٢/٣).



غني واسع العطاء، كريم جواد، سيجزيه بها ويضاعفها له أضعافاً كثيرة من يقرض غَيْرَ عديم ولا ظلوم، وهو الحميد، أي: المحمود في جميع أفعاله وأقواله وشرعه وقدره، لا إله إلا هو، ولا رب سواه^(١).

فلاسمان الكريمان في آخر الآية كما ذكر ابن كثير يقران المنّة من الكريم، وأن التكليف منّة في نفسه، كما أن المنّة تظهر في الآية من جانب آخر، وهو أنه أضاف الخارج من الأرض إليه: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾، وأتى بمن التي للتبعيض، ليبين أنه الواهب سبحانه، وأنه لا يطلب منك إلا النفقة من بعض ما وهبك؛ ليجزيك على ذلك الأجر، فكانت منته قد غمرتك من كل جانب، وإن شهود هذه الحقيقة يجعل العبد يقبل على هذا التكليف بأرحب صدر، ولا عجب أن تأتي هذه المقرّرات في مثل هذا التكليف؛ لأن حب المال من طبائع النفوس، فكانت هذه المقرّرات هي المعين على نزع هذا المعوق الذي ليس شأنه بالهين. والله أعلم.

ومثال آخر: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرَ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

هذه الآية تشرع نظاماً فريداً في تربية المجتمع المسلم، فإن سورة الحجرات بعد أن أمرت بالإلفة بين المؤمنين ونشر المحبة بينهم، وبعد أن ذكرتهم بأخوة الإيمان، بينت وسائل الدفع التي تحمي هذه الأخوة، ومن وسائل الدفع ما سبق هذه الآية من إرغام المعتدي على أخيه بالقتال حتى يؤوب، ومن وسائل الدفع عن هذه الأخوة الإيمانية هذه الآية التي حرمت السخرية وهي الاستهزاء بين المؤمنين، وهي آفة تفتت أواصر المحبة وتشر البغضاء عوضاً عن المحبة، وقد دفعت الآية أيضاً غائلة أخرى وهي اللمز والتنازع بالألقاب، ثم أعقبت بآية أخرى تنهى عن الظن السيء وهو باعث

(١) تفسير ابن كثير (١/٦٩٩).

خطير وأصل لمفاسد، ونهت عن التجسس والغيبة، كل هذا لتحفظ هذا المجتمع من الآفات التي تفتت أواصره.

والآية التي معنا تنهى عن السخرية، والسخرية آفة قبيحة، يزيد بها قبحاً لفظها المنفر منها، والنفوس السوية لا تقبل هذا السلوك، ومع هذا فإن الآية لم تدع مجالاً حتى قررت هذا الحكم بمقرر جزلٍ يناسب حال الحكم، فإن الكلام لو انتهى عند النهي عن السخرية من المؤمنين لكان هذا الحكم التشريعي واجب الامتثال، ولكن الله بحكمته أكد هذا الحكم وقرره بمقرر مناسب، فإنه أولاً استفتح هذا الحكم بنداء الإيمان، وهو مقرر عظيم، يستثير في النفوس مكامن الخير ومعاهد الفضل، ثم قال بعد نداء الإيمان: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾، فالحكم: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ﴾، وقوله: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ جملة لا يصح إعرابها صفة لقوم؛ لأن لو أعربت كذلك لكان النهي محصوراً بالقوم الذين عسى أن يكونوا خيراً منا، وهذا باطل، فهي إما أن تكون جملة معترضة جاءت لتقرر الحكم، وهي تخاطب عقولهم.

قال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ -: «وجملة: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾، مستأنفة معترضة بين الجملتين المتعاطفتين تفيد المبالغة في النهي عن السخرية بذكر حالة يكثر وجودها في المسخورية... وليست جملة: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ صفة لقوم من قوله: ﴿مِن قَوْمٍ﴾، وإلا لصار النهي عن السخرية خاصاً بما إذا كان المسخور به مظنة أنه خير من الساخر، وكذلك القول في جملة ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾، وليست صفة لـ (نساء) من قوله: ﴿مِن نِّسَاءٍ﴾»^(١).

وإما أن تكون هذه الجملة مستأنفة، وغرضها أيضاً تقرير الحكم وتأكيد.

(١) التحرير والتنوير (٢٤٧/٢٦).



قال الزمخشري - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقول تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ﴾»
كلام مستأنف قد ورد مورد جواب المستخبر عن العلة الموجبة لما جاء
النهي عنه، وإلا فقد كان حقه أن يوصل بما قبله بالفاء، والمعنى وجوب أن
يعتقد كل أحد أن المسخور منه ربما كان عند الله خيراً من الساخر؛ لأن
الناس لا يطلعون إلا على ظواهر الأحوال ولا علم لهم بالخفيات، وإنما
الذي يزن عند الله خلوص الضمائر وتقوى القلوب، وعلمهم من ذلك
بمعزل، فينبغي أن لا يجترئ أحد على الاستهزاء بمن تقتحمه عينه إذا رآه
رث الحال أو ذا عاهة في بدنه أو غير لبق في محادثته، فلعله أخلص
ضميراً وأتقى قلباً ممن هو على ضد صفته، فيظلم نفسه بتحقيق من وقره الله
والاستهانة بمن عظمه الله»^(١).

وهذا التقرير العقلي هو كما ذكر الزمخشري، على أنه ينبغي التفتن
إلى أن الذي يمتن السخرية لا يظن به إلا أنه أسوأ من المسخور به.

قال السعدي - رَحِمَهُ اللهُ -: «وهو دال على إعجاب الساخر بنفسه وعسى
أن يكون المسخور به خيراً من الساخر، وهو الغالب والواقع؛ فإن السخرية
لا تقع إلا من قلب ممتلئ من مساوئ الأخلاق متحل بكل خلق ذميم متحل
من كل خلق كريم، ولهذا قال النبي ﷺ: «بحسب امرئ من الشر أن يحقر
أخاه المسلم»^(٢).

ويلاحظ أنه في هذا المقرر اختار لفظ الجمع: ﴿قَوْمٌ﴾، ﴿يَسَاءُ﴾،
والتنكير يفيد الشيعاء، «لغلبة وقوع السخرية في المجمع»^(٣)، «ولثلاثتهم

(١) الكشاف (٣٥٨/٤ - ٣٥٩).

(٢) تيسير الكريم الرحمن ص ٧٤٥، والحديث أخرجه مسلم في صحيحه - كتاب البر
والصلة والآداب - باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، برقم
(٢٥٦٤).

(٣) إرشاد العقل السليم (١٢١/٨).

نهى قوم معينين سخروا من قوم معينين^(١). «وإنما أسند ﴿يَسْخَرُ﴾ إلى ﴿قَوْمٌ﴾ دون أن يقول: لا يسخر بعضكم من بعض كما قال: ﴿وَلَا يَنْتَبِ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]، للنهي عما كان شائعاً بين العرب من سخرية القبائل بعضها من بعض فوجه النهي إلى الأقوام. ولهذا أيضاً لم يقل: لا يسخر رجل من رجل ولا امرأة من امرأة. ويفهم منه النهي عن أن يسخر أحد من أحد بطريق لحن الخطاب. وهذا النهي صريح في التحريم^(٢). «وأفرد النساء بالذكر لأن السخرية منهن أكثر^(٣). والله أعلم.



(١) التحرير والتنوير (٢٤٧/٢٦).

(٢) نفس المصدر والصفحة.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢١٣/١٦).



المبحث الثامن:

إظهار الحكمة في التشريع

وهذا المقرّر حقيقته تذكير المكلف بالحكمة الكبرى من خلقه، وهي تحقيق العبودية لله، ولهذا فإنك تجد هذا المقرّر غالباً ما يكون مدلولاً عليه بلفظ الترجي (لعل).

مثاله قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾﴾ [البقرة: ١٨٣].

فالصيام تشريع فريد يعارض شهوات النفس كلها، فهو يعارض شهوات البطن وشهوة الفرج، فكان من المناسب أن يقرر هذا التشريع الحكيم بما يناسب مضمونه، ولهذا فقد ابتدأ التشريع بنداء الإيمان الذي يستحث النفوس، ثم قرر التشريع بلفظ الكتابة الذي يشعر بالإلزام، ثم طيب نفوس المكلفين حين بين لهم أن هذا الإلزام الذي قد تستصعبونه قد فرض وألزم به من كان قبلكم، ثم بين لهم الحكمة العظمى من هذا التشريع وهي تحصيل التقوى، وهي الغرض الأساس من خلقهم. فانظر إلى هذا الترتيب البديع لهذه المقررات تعلم عظمة القرآن، وعظمة التشريع، وعظمة المشرع سبحانه.

ومثال آخر: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَاسْأَلُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [النور: ٢٧].

لقد بينت هذه الآية في ختامها الحكمة من تشريع الاستئذان بقوله: ﴿ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

قال الطبري - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقوله: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ يقول: استئناسكم وتسليمكم على أهل البيت الذي تريدون دخوله، فإن دخولكموه خير لكم، لأنكم لا تدرون أنكم إذا دخلتموه بغير إذن، على ماذا تهجمون؟ على ما يسوءكم أو يسركم؟ وأنتم إذا دخلتم بإذن، لم تدخلوا على ما تكرهون، وأديتم بذلك أيضاً حق الله عليكم في الاستئذان والسلام. وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ يقول: لتذكروا بفعلكم ذلك أوامر الله عليكم، واللازم لكم من طاعته، فتطيعوه»^(١).

وهذه الآيات تنظم أمر الاستئذان قبل دخول البيت مطلقاً، وفي آخر السورة وردت الآيات المنظمة لاستئذان الصغار والمماليك ممن لهم حكم الطوافة على أهل البيت، ولم تحدد استئذانهم إلا الأوقات الثلاثة المعروفة، ويلاحظ أنه عبر هناك عن الاستئذان بلفظه الصريح، فقال: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ﴾ [النور: ٥٨]. وهنا بلفظ الاستئناس، ومن ثم فقد أشكل هذا الحرف.

قال الشنقيطي - رَحِمَهُ اللهُ -: «اعلم أن هذه الآية الكريمة أشكلت على كثير من أهل العلم، وذلك من أجل التعبير عن الاستئذان بالاستئناس، مع أنهما مختلفان في المادة والمعنى»^(٢). وللعلماء فيهما قولان معروفان:

قال الزمخشري - رَحِمَهُ اللهُ -: «فيه وجهان: أحدهما: أنه من الاستئناس الظاهر الذي هو خلاف الاستيحاش لأن الذي يطرق باب غيره لا يدرى أيؤذن له أم لا؟ فهو كالمستوحش من خفاء الحال عليه، فإذا أذن له استأنس، فالمعنى: حتى يؤذن لكم... وهذا من باب الكناية والإرداف؛ لأن هذا النوع من الاستئناس يردف الإذن. فوضع موضع الإذن.

والثاني: أن يكون من الاستئناس الذي هو الاستعلام والاستكشاف:

(١) جامع البيان (١٧/٢٤٦).

(٢) أضواء البيان (٦/١٦٦).



استفعال من أنس الشيء إذا أبصره ظاهراً مكشوفاً. والمعنى حتى تستعلموا وتستكشفوا الحال، هل يراد دخولكم أم لا؟»^(١).

وأنت ترى أن القول الأول يركن إلى أصل المعنى اللغوي للاستئناس.

قال ابن فارس - رَحِمَهُ اللهُ -: «أنس: الهمزة والنون والسين أصل واحد، وهو ظهور الشيء، وكل شيء خالف طريقة التوحش»^(٢).

وأما القول الثاني فإنه تفسير بالمعنى، وأظن أنه لو ثَمَّ معناه بأن قيل: إنه استعمال بغرض الاستئناس لوجدت أنه لا كبير فرق بين القولين، والمقطوع به هنا هو أن هذه الآية تنظم الاستئذان، بلفظ الاستئناس وقد علمت أنه في آخر السورة أتى باللفظ الصريح.

وعليه فإننا لا بد أن نلاحظ أن لهذا اللفظ غرضاً في تقرير الحكم.

قال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ -: «ومعنى: ﴿تَسْتَأْذِنُوا﴾ تطلبوا الأئس بكم، أي: تطلبوا أن يأئس بكم صاحب البيت، وأنسه به بانتفاء الوحشة والكراهية. وهذا كناية لطيفة عن الاستئذان، أي: أن يستأذن الداخل، أي يطلب إذناً من شأنه أن لا يكون معه استيحاش رب المنزل بالداخل... والله متولي علم ما في قلبه فلذلك عُبر عن الاستئذان بالاستئناس مع ما في ذلك من الإيماء إلى علة مشروعية الاستئذان.

وفي ذلك من الآداب أن المرء لا ينبغي أن يكون كلاً على غيره، ولا ينبغي له أن يعرض نفسه إلى الكراهية والاستئصال، وأنه ينبغي أن يكون الزائر والمزور متوافقين متأنسين وذلك عون على توفر الأخوة الإسلامية»^(٣).

(١) الكشف (٢٢٠/٣).

(٢) معجم مقاييس اللغة ص ٩١، وانظر تهذيب اللغة (٨٦/١٣ - ٨٨).

(٣) التحرير والتنوير (١٩٧/١٨).

وأما آية الاستئذان في آخر السورة فإنها جاءت باللفظ الصريح؛ لأن أولئك المستأذنين هم من الأصل مانوس بهم، فهم من الطوافين في البيوت، فلم يكن للفظ الاستئناس غرض، والله أعلم.

وأخيراً؛ فإنك تجد في أحيانٍ أن هذا المقرّر يُؤكّد ويُقرّر بإظهار المنّة في التشريع، كما هو في المقرّر التالي. والله أعلم.





المبحث التاسع:

تقرير الحكم بإظهار المنة

وهذا المقرر عظيم القدر، وحقيقته إحسان الظن بالله، وشهود كمال غنى الغني الكريم، وحسن كفايته لعبده، حتى لا يرى العبد أن هذه التكاليف أعباء يتحملها، وفرق كبير بين من يشهد المنة في تشريع المولى سبحانه، فيحمده على هذه التكاليف والشرائع وبين من يراها تكاليف وأعباء، ولهذا فإنك تلحظ هذا المقرر في القرآن بأساليب شتى، منها ما تقرره أسماء المولى سبحانه المناسبة لختام آيات التشريع، ومنها ما هو صريح في ذلك، ومنها ما يبين رفع الحرج. وقد تقدم في المبحث السابع إشارة إلى هذا.

ومثال آخر: قول الله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا حَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ فَإِذَا وَجِئْتُ جُنُوبَهَا فَكَلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْقَانِعِ وَالْمُعْتَرِّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣١﴾ لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ كَذَلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِشْكُرِ اللَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [الحج: ٣٦، ٣٧].

قال الألوسي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ﴿سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ﴾ مع كمال عظمها ونهاية قوتها فلا تستعصي عليكم، حتى إنكم تأخذونها منقاداً فتعقلونها وتحبسونها صافّة قوائمها ثم تطعنون في لباتها، ولولا تسخير الله تعالى لم تطق، ولم تكن بأعجز من بعض الوحوش التي هي أصغر منها جرماً وأقل قوة، وكفى ما يتأبد من الإبل شاهداً وعبرة^(١).

(١) روح المعاني (١٧/١٥٨).

فهذا الدم الذي يراق عبادة مقصودة، وانظر كيف قرره بإظهار المنة في التسخير، وهو تسخير عجيب كما ذكر الألوسي - رَحِمَهُ اللهُ - .

وانظر كيف قال: ﴿وَالْبُدْنَ﴾ فسمّاها بهذا الاسم، وهي: «جمع بدنة سميت بدنة لعظمها وضخامتها»^(١)، وذلك حتى تظهر حقيقة هذا التسخير لفظاً وعقلاً، ولو أنه سماها بغير هذا الاسم لكان ظهور التسخير بدلالة العقل بعد التفكير في حقيقة ذلك الحيوان، وهذا من حكمة القرآن، والله أعلم.

وانظر أيضاً كيف قال: ﴿جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرٍ ۚ اللَّهُ لَكُم فِيهَا خَيْرٌ﴾ فأضاف الجعل إليه، ثم بين أنها من شعائر الدين أي أعلامه، والشعائر أمرها عظيم، وهو قد بين عظيم أمرها قبل ذلك فقال: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾^(٢)، ثم بين المنة أيضاً بالتذكير بالخيرية في هذه الشعيرة، ولم يفصل لتشمل الخير الدنيوي من الأكل وغيره والخير الأخروي من الأجر والثواب، وتقديم الظرف: ﴿لَكُمُ﴾ يشعر بالمنة أيضاً؛ لما يفيد من إظهار العناية والاهتمام بهم. والله أعلم.

وما ذكرناه من أن المُقَرَّر السابق وهو إظهار الحكمة في التشريع يُقَرَّر أحياناً بهذا المُقَرَّر أنه ذكر سبحانه من الحكمة في التشريع هنا قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَخَرْنَاهَا لَكُم لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، فالحكمة في التشريع هنا هي تحصيل الشكر لله رب العالمين، وقد قُرِرت هذه الحكمة بمقرر سابق عليها وآخر لاحق.

أما السابق فقد علمت ما في التسخير من المنة، وهذا التسخير علة لحكمة التشريع وهو الشكر، يبين هذا قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ «نعت لمصدر أي: سخرناها لكم أي البدن لكم تسخيراً كذلك، أي: مثل ذلك التسخير الذي ترون»^(٢)، تعليل منة التسخير بالتشريع ظاهر لا خفاء فيه.

(١) معالم التنزيل (٢٤٣/٣).

(٢) أضواء البيان (٦٩٥/٥).



وأما المقرر اللاحق فإنها الجملة اللاحقة، والتي تبين إظهار الغنى والمنة من المولى سبحانه عن قرايين العباد، وأن فضلها وذخرها عائدٌ عليهم.

قال ابن عاشور - رَحِمَهُ اللهُ -: ﴿لَنْ يَنَالَ اللهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَوِيُّ مِنْكُمْ﴾، جملة في موضع التعليل لجملة: ﴿كَذَلِكَ سَخَرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، أي دلّ على أننا سخرناها لكم لتشكروني أنه لا انتفاع لله بشيء من لحومها ولا دمائها حين تتمكنون من الانتفاع بها، فلا يريد الله منكم على ذلك إلا أن تتقوه^(١).

ومما هو لصيق بهذين المبحثين: المبحث التالي، وهو المبحث العاشر.



(١) التحرير والتنوير (١٧/٢٦٧).

المبحث العاشر:

بيان التخفيف والرفقة في التشريع

إذا تبينت الحكمة في التشريع، وظهرت المنة فيه، وأنه لأجل العباد بما يعود عليهم بالنفع الدنيوي والأخروي، فإن من لازم ذلك أن هذه الشريعة جاءت بالتخفيف، ولم تأت للعت والحر، وهذا المقرر قد نص عليه في آيات من الكتاب:

منها: قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٢٦ - ٢٨].
﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٢٦ - ٢٨].
﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَجْمَعًا وَيُطَهِّرَ الصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٢٦ - ٢٨].

ونظير ذلك قول الله تعالى بعد ذكر أحكام الطهارة في سورة المائدة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَجْزَائِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

وهذا المقرر هو من الواضح بمكان كما ترى، والله أعلم.

المبحث الحادي عشر: الثواب والعقاب.

المبحث الثاني عشر: النداء بالإيمان.

المبحث الثالث عشر: توجيه الخطاب إلى النبي ﷺ.



وقد سبقت أمثلة هذه المباحث الثلاثة ضمن المباحث السابقة. والله أعلم.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



الخاتمة

وفي هذه الخاتمة أسجل أهم النتائج والتوصيات.

لقد تبين لي من خلال هذا البحث الميسر بعض النتائج، وأسجل أهمها فيما يلي:

١ - أنني وجدت أن آيات الأحكام التشريعية تشتمل على ثلاثة أمور رئيسة:

الأمر الأول: الحكم التشريعي المقصود من النص.

الأمر الثاني: المقررات التي تصاحب الحكم لتزيده تأكيداً، ولتكسبه الجلالة والمهابة في نفوس المخاطبين، ولا غرو فهذا شرع الحكيم الحميد.

الأمر الثالث: المؤكدات اللغوية لهذه الأحكام، وقصدي بالمؤكدات اللغوية المؤكدات الشاملة لكل أضرب اللغة، ما يعود إلى ذات المفردة في معناها المعجمي، أو ما يعود إلى ذات المفردة في هيئتها من حيث التصريف والاشتقاق، وما يعود إلى التركيب بأضربه المختلفة ما يتعلق منه بالنحو وما يتعلق بعلم المعاني، وهو أمر واسع يعمل فيه الذهن ويفتح الله على من يشاء.

٢ - من النتيجة السابقة تتقرر عظمة القرآن، وعظمة أحكام الشريعة الإسلامية وسبقها على كل ملة وشرعة.

٣ - وحين تبين عظمة أحكام الشريعة الإسلامية فإنني أجد أن الدعوة ملحة إلى أمرين مهمين وهما من التوصيات التي أوصي بها:



الأول: بذل الجهود الحثيثة في إظهار عظمة القرآن، وإظهار سمو الشريعة من خلال الدرس الجاد للقرآن الكريم، واستنطاق ألفاظه وتراكيبه.

الثاني: حين تبين هذه العظمة الظاهرة الباهرة للقرآن ولشريعة الإسلام، فإني أجدها دعوة صادقة أنصح بها أخوة الدين بالتمسك بهذا الحبل المتين، وعدم التواني بالأخذ به، والحذر من التهالك والوهن.

٤ - لقد تبين لي تنوع مقررات الأحكام وتعددتها أحياناً في موضع واحد، والسؤال الذي عندي هو: ما وجه المناسبة بين الحكم والمقرر أو المقررات إذا تعددت، وبعبارة أخرى: لماذا تم تخصيص هذا الحكم التشريعي بهذا المقرر دون غيره، بينما تم تخصيص الحكم الآخر بمقرر آخر؟

وأجد أن الإجابة على هذا السؤال مما يحتاج إلى إعمال الذهن وبذل جهد، وهو بحث آخر يظهر عظمة القرآن، ويخدم شريعة الإسلام، ولهذا فإني أوصي بالتصدي لهذا البحث، أسأل الله أن يقيض له من يبرز مكنونه، وأسأله سبحانه أن يفتح علي وعلى إخواني المسلمين من واسع فضله إنه جواد كريم.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

